# أثر تطور سياسة الإنفاق التعليمي الحكومي على تمويل قطاعات التعليم في الجزائر - خلال الفترة: 2010 - 2019

# The Impact of the Evolution Government Educational Spending Policy on Financing Education Sectors in Algeria - during the period: 2010 - 2019

شهرزاد محمداتني
(مخبر التربية والتنمية) جامعة أدرار، الجزائر
Chahrazedmoha@univ-adrar.dz

عبد القادر بوعزة
(مخبر التكامل الاقتصادي) جامعة أدرار، الجزائر*
Abdelkaderbou@univ-adrar.dz

تاريخ الاستلام: 2020/04/12؛ تاريخ القبول: 2020/07/11

**مستخلص:**

تهدف هذه الورقة البحثية إلى محاولة تحليل أثر تطور سياسة الإنفاق التعليمي الحكومي على تمويل قطاعات التعليم في الجزائر، بالتركيز على الفترة الزمنية: 2010-2019، باعتبارها فترة خصبة شهد القطاع التعليمي خلالها الكثير من الإصلاحات لمواكبة جملة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الطارئة، في سبيل تجديد المناهج وتطويرها بما يتلاءم مع واقع المجتمع الجزائري، ومن خلال تحليل نتائج تطور الإنفاق على التعليم خلال ذات الفترة تبين أن معدل الإنفاق على التعليم في الجزائر يعتبر من أضعف معدلات الإنفاق العالمية بالنسبة مقارنة بالدول الرائدة، مما يستوجب ضرورة مراجعة مخصصات التمويل التعليمية لأجل تحقيق جودة تعليمية مقبولة.

**الكلمات المفتاحية:** تمويل التعليم، الإنفاق التعليمي، نفقات التعليم، قطاع التعليم، المؤسسات التعليمية

**تصنيف JEL: I20؛ I21؛ I22؛ I23؛ I28**

**Abstract:**

This research paper attempts to analyze The impact of the evolution government educational spending policy on financing education sectors in Algeria. This study is conducted during the period: 2010-2019, as it is an appropriate period where the educational sector in Algeria witnessed a lot of reforms to keep pace with the economic, social and political changes, besides renewing the curricula and develop it in a way that is compatible with the reality of Algerian society. The study is based on analyzing the development of educational spending during the same period.

* المؤلف المراسل.

The study concluded that the rate of educational spending in Algeria is considered as one of the weakest in the world compared to the leading countries; therefore, it is necessary to review educational funding allocations in order to achieve an acceptable educational quality.

**Keywords:** Educational financing, Educational Spending, Educational Expenditures, Educational Sector, Educational Institutions

**Jel Classification Codes:** I20; I21; I22; I23; I28.

**مقدمة:**

يشكل التعليم محوراً بالغ الأهمية من حيث مساهمته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ تنتهج البلدان المتقدمة تنمية مجتمعية قائمة على التعليم باعتباره العنصر الفعال لتحقيق النهضة الاقتصادية الشاملة، خاصة بعد تغير النظرة للتعليم من اعتباره خدمة استهلاكية إلى اعتباره استثماراً قائماً بذاته؛ مثله مثل الاستثمار المادي التقليدي.

ومن هذا المنطلق، اعتُبِر التعليم قاعدة أساسية في بناء المجتمعات المتقدمة والرائدة المنتهجة لسياسة فاعلة وناجحة، استطاعت الدول المتخلفة من خلال الاهتمام به تحقيق نقلة تنموية اقتصادية واجتماعية سريعة، تساير مستويات التعليم في الدول المتقدمة، الأمر الذي فرض على الكثير من الدول ضرورة تسليط الضوء على مختلف جوانب التعليم والوفاء بكل احتياجاته؛ من حيث الموارد البشرية أو الإمكانيات المتاحة أو البرامج والمقررات المخصصة للعملية التعليمة والموجه جميعها للاستثمار في الرأس المال البشري.

إن العمل الجاد يتطلب مزيداً من الاهتمام بتلك العملية الاستثمارية التي تحتاج في المقام الأول جانباً من الأموال والإمكانيات المادية الموجهة للمشروع الاستثماري التعليمي، وعليه تتطلب مصادر تمويل قَارَة توجه للإنفاق على التعليم، يتم تخصيصها من الميزانية بشكل واضح، باعتباره تمويلاً عن طريق المصادر الأساسية، وإلى جانبها تسير المصادر الثانوية والتي تتباين صور تجسيدها والعمل بها من بلد إلى آخر؛ إذ نجد مصادر التمويل تتباين بين الحكومي الأساسي والثانوي الخاص أو الاعتماد على طرق بديلة حديثة لتمويل التعليم.

وباعتبار الجزائر إحدى الدول المهتمة بتطوير النظام التعليمي، شهد هذا القطاع جملة من الإصلاحات المتوالية، شملت قطاعات: التعليم العالي، التربية والتكوين المهني، حيث كان الهدف الأساسي من جراء تلك الإصلاحات محاولة إرساء قاعدة تعليمية تستطيع من خلالها تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية رائدة، تسهم في رقي المجتمع والأفراد أيضاً، فهي تنتظر عوائد مختلفة الأشكال من خلال عملية الاستثمار في التعليم وتكوين المورد البشري.

ويستلزم تأسيس تلك المشاريع التعليمية ضرورة توفر مصادر مالية وجانباً من الإنفاق الحكومي لإحداث نقلة نوعية على مستوى البرامج؛ من خلال تخصيص نفقات مالية تعتبر مصادر أساسية لتمويل التعليم.

ويستمد هذا البحث أهميته باعتبار أن قطاع التعليم يعتبر أصبح قطاعاً استثمارياً حساساً وأحد المحركات الأساسية للاقتصاديات المتقدمة، بالنظر لحجم العوائد التعليمية التي أصبحت قابلة للقياس وبالتوازي مع حجم التكلفة التعليمية، والتي تعتبر من أهمها: الاعتمادات المالية المخصصة للعملية التعليمية من موازنات الدول، ونسب تلك المخصصات من النواتج الوطنية الخام.

ويهدف هذا البحث إلى محاولة تحليل واقع التعليم في الجزائر والوقوف على آلية التعليم من خلال سياسة الإنفاق التعليمي، بالتركيز على الفترة الزمنية: 2010-2019، باعتبارها فترة حساسة شهد القطاع التعليمي خلالها الكثير من الإصلاحات لمواكبة جملة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الطارئة، في سبيل تجديد المناهج وتطويرها بما يتلاءم مع واقع المجتمع الجزائري.

وبناءاً على ما سبق يمكن صياغة السؤال الرئيس لإشكالية البحث على نحو ما يأتي:

**ما مدى تأثير تطور سياسة الإنفاق التعليمي الحكومي على تمويل قطاعات التعليم في الجزائر، خلال الفترة: 2010 - 2019 ؟**

وتستند فرضية الدراسة إلى فرضية أساسية مفادها: أنه توجد علاقة تأثير بين سياسة تطور الإنفاق التعليمي الحكومي و تمويل قطاعات التعليم في الجزائر خلال الفترة؛ 2010-2019.

واعتمدت منهجية الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي المستند إلى تحليل معطيات تطور سياسة الإنفاق التعليمي الحكومي المستمدة من الاعتمادات المالية للنفقات الحكومية المخصصة لكل قطاع من القطاعات التعليمية في الجزائر، وهذا على مستوى قوانين المالية للفترة 2010-2019 .

## 1- ماهية الإنفاق التعليمي

### 1-1- تعريف الإنفاق التعليمي:

قبل التطرق إلى ماهية الإنفاق التعليمي يجدر بنا التعرف بشكل موجز وعام إلى الإنفاق الحكومي، والذي يحدد على أنه: "مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بهدف تحقيق نفع عام". ومنه فالإنفاق الحكومي يعتبر أداة هامة من أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الحكومة من أجل إشباع الحاجات العامة للمجتمع وتحقيق أهدافه. ويمكن من خلاله الحكم على مدى فعالية السياسات الحكومية وقياس درجة تأثيرها في النشاط الاقتصادي (طارق، 2015-2016، ص: 59)

ويقاس الإنفاق التعليمي بما ينفق على العملية التعليمية من موارد مالية موجهة لنيل خدمات تستهلك أو يتم الاستفادة منها عبر مدة زمنية طويلة أو قصيرة المدى في العملية التعليمية تعزز بناتج تعليمي سواء من الناحية الكمية أو من الناحية الكيفية.

وبحسب المعجم الوسيط الإنفاق التعليمي يمثل في كل ما ينفق على الشيء لتحصيله من مال وجهد لبذل المال ونحوه في وجه من وجوه الخير.

ويمكن حصر مضامين التعاريف التي تفيد مفهوم الإنفاق التعليمي فيما يلي:

يمثل الإنفاق التعليمي في جميع المصاريف ذات الطابع النقدي المستغلة والمخصصة للعملية التعليمية والتربوية من زاوية كون التعليم عملية استثمارية. (الحازمي، 2018، الإنفاق والكلفة في التعليم http://ast732.blogspot.com/2018/10/blog-post_9.htm)

مما سبق يمكن أن نستخلص تعريف إجرائي للإنفاق التعليمي على أنه: كل ما ينفق على العملية التعليمية من موارد مالية موجهة للاستثمار عبر فترة زمنية معينة بقصد الحصول على ناتج تعليمي.

### 1-2- العوامل المؤثرة في الإنفاق التعليمي

تتأثر زيادة نفقات التعليم عموماً بنوعين من العوامل؛ عوامل داخلية تتضمن الإطار الداخلي للمؤسسات التعليمية، وعوامل خارجية تتمثل على وجه الخصوص في ما يربط التعليم بالمجتمع من الناحية الاقتصادية والاجتماعية

**1-2-1- العوامل الداخلية:** تتضمن خصوصاً العوامل التربوية ومختلف المجالات المتعلقة بالأجور وبمعدلات استخدام التكنولوجيات التعليمية ومستويات الإهدار التعليمي ويمكن تلخيص هذه العوامل فيما يلي: (الزهران، 2015، ص 100)

- ✓ مستوى أجور العاملين بالمؤسسات التعليمية من أساتذة وعمال وإداريين، وعليه فأي زيادة في أجور العاملين يتبعه زيادة في مستوى النفقات التعليمية،
- ✓ ارتفاع النفقات التعليمية بارتفاع الفئات العمرية في المؤسسات التعليمية،
- ✓ الاعتماد على الوسائل التكنولوجية الحديثة والمتطورة في العملية التعليمية يساهم في زيادة مستوى الإنفاق التعليمي،
- ✓ تدني عدد ساعات العمل للأستاذ والمعلم يمكن أن يسهم في ارتفاع معدلات الإهدار في العملية التعليمية.

**1-2- 2- العوامل الخارجية:** ويمكن حصر أهم النقاط التي تتعلق بالعوامل الخارجية التي تؤثر في مستويات الإنفاق التعليمي من خلال المضمون التالي:

- ✓ يعتبر ارتفاع المستوى العام للدخل القومي كمؤشر لزيادة الدخول الفردية ومنها إلى زيادة الإنفاق التعليمي،
- ✓ ارتفاع مستوى نفقات المعيشية للأفراد نتيجة لارتفاع أسعار السلع والخدمات في المجتمع، إذ نتيجة ارتفاع هذه الأخيرة تزداد نفقات المعيشة وتنتج عنها زيادة نسبة الإنفاق التعليمي،
- ✓ التطور والتقدم التكنولوجي في سياق المجتمع يتأثر بالمستوى التكنولوجي التعليمي ومنه زيادة النفقات التعليمية. (الزهران، 2015، ص 100)

**1-3- أقسام نفقات التعليم**

يمكن تقسيم وتصنيف نفقات التعليم في قطاع التربية والتعليم على النحو التالي:

**1-3-1- النفقات الجارية:** تشمل مختلف النفقات والمصاريف التي تكرر بشكل مستمر وتكون على صورة نمطين:

النمط الأول: الرواتب والأجور والمكافآت الخاصة بهيئة التدريس،

النمط الثاني: يشمل المصروفات العامة والتي تخص الصيانة والإضاءة وكراء المباني ومختلف مصاريف النشاط المدرسي.

**1-3-2- النفقات الإنتاجية:** تتضمن مختلف المصاريف والنفقات الرأسمالية الثابتة وتشمل ما يلي:

- تكاليف المباني والأرض القائمة عليها،

- التجهيزات والآلات والمعدات المستخدمة والتي تستخدم لأكثر من سنة،
- مصلحة الديون: والمراد منها أقساط القروض وفوائدها. (الزهران، 2015، ص 119)

**2- تمويل التعليم**

شهدت مرحلة الستينات والسبعينات من القرن الماضي تطوراً ملحوظا في نسبة الإنفاق والتمويل التعليمي والتركيز بصفة جوهرية على الاستثمار التعليمي، استنادا إلى تقديرات البنك الدولي حول تمويل التعليم نجد أن الدول النامية رفعت نسبة تمويل التعليم من نسبة 2.3 بالمائة سنة 1960 لتصل سنة 1984 إلى نسبة 16.1.

إن تلك المؤشرات الخاصة بالإنفاق وتمويل التعليم تبرز حقيقة الأولوية في تدعيم الاستثمار في التعليم ومنحه قيمة بارزة في استراتيجيات الحكومات، ويمكن إرجاع ذلك الاهتمام لكون التعليم يساهم في إحداث النمو الاقتصادي ويوفر اليد العاملة المؤهلة والمتدربة التي توجه للعمل على مستوى المؤسسات الفاعلة في نطاق المجتمع. (العمري، 2014، ص ص: 211-212.)

**2-1- مفهوم تمويل التعليم**

بصدد تقديم تعريف محدد لتمويل التعليم نجد تباين شديد بين الباحثين والدارسين في هذا المجال، إذ قدمت العديد من التعاريف التي تناولت تحديد مفهوم تمويل التعليم، نذكر من أهمها: (الحفظي، 1428/1427، ص ص: 12-13)

- يُعرف تمويل التعليم بأنه: " كل ما يستطيع البلد تعبئته من موارد لخدمة أغراض ومؤسسات وأجهزة التربية والتعليم"؛
- كما عُرف بأنه: "إيجاد مصادر مالية قادرة على تغطية احتياجات المؤسسة التعليمية كاملة حتى تتمكن من تحقيق أهدافها ورسالتها التربوية والبحثية والاقتصادية"؛
- كما يعرفه باحثون آخرون على أنه: "مجموع الموارد المرصودة في إطار التعليم إلى المؤسسات التعليمية لتحقيق الأهداف التي يتعين تحقيقها بالموارد المتاحة وإدارة هذه الأموال واستخدامها بكفاءة".

من جملة التعاريف المقدمة أعلاه، يمكن استخلاص أن تمويل التعليم يتعلق بالبحث عن مختلف الموارد والمصادر التمويلية المثلى، والعمل على تخصيصها للإنفاق على العملية التعليمية وإدارتها بكفاءة، لأجل تحقيق الأهداف البيداغوجية والعلمية لهذه العملية.

**2-2- مصادر تمويل التعليم**

تؤكد الأدبيات النظرية على وجود مصادر تقليدية ومصادر حديثة لتمويل التعليم، بادرت لانتهاجها بلدان غربية وعربية، مع توجه واضح في الآونة الأخيرة لتمويل القطاع الخاص وتراجع مساهمة الحكومة في تخصيص موارد مالية لانتعاش وتمويل التعليم، الأمر الذي يقودنا للحديث عن مختلف مضامين تلك المصادر، وفيما يلي تصنيف لها:

**2- 2-1- المصادر التقليدية في تمويل التعليم**

تتمثل في كل الموارد النقدية والعينية التي تسهم بها السلطات الحكومية والمحلية والمركزية لبلد معين، ويمكن إيضاحها على النحو التالي:

- ✓ مساهمة الحكومة في تمويل التعليم في الجزء من الأموال العامة المتضمنة في الميزانية السنوية،
- ✓ المساهمة المادية للسلطات المحلية الرسمية والشعبية،
- ✓ مساهمة المالية لأسر المتمدرسين والمنظمات غير الحكومية في الإنفاق على التلاميذ والطلبة والتي تتخذ صور وأشكال منها رسوم دراسية، مبالغ اقتناء الكتب، مصاريف الدراسة والتنقل،
- ✓ تبرع المؤسسات الوقفية بقطع من الأراضي لصالح بناء مؤسسات تعليمية وتربوية أو المساهمة بالتبرع بعائدات تلك العقارات والأراضي. (محمد، 2012، ص 145)

**2-2-2- المصادر الحديثة في تمويل التعليم**

بادرت بعض الدول العربية والنامية والمتقدمة إلى انتهاج مصادر حديثة في تمويل التعليم والتي تمثل بديلاً للمصادر الكلاسيكية في التمويل والإنفاق التعليمي، والتي بمقتضاها يتحمل المتعلم جزء من الإنفاق التعليمي ويمكن توضيحها وفق ما يلي: (محمد، 2012، ص ص: 147-146)

- ✓ تعمل بعض المنظمات الدولية والإقليمية في منح قروض لتمويل تعليم تلك الدول المحتاجة،
- ✓ المساعدة التي تقدمها الدول الصناعية الكبرى في شكل منح للدول الفقيرة،
- ✓ عوائد المؤسسات التعليمية من رسوم دراسية على سبيل المثال،
- ✓ الموارد المالية المتحصل عليها من خلال بيع الموارد والخدمات المقدمة لأفراد المجتمع.

ويمكن الإشارة إلى بعض أشكال التمويل ومصادر الإنفاق في بعض الدول الرائدة في هذا المجال من خلال الجدول التالي:

**الجدول رقم (1): أشكال التمويل ومصادر الإنفاق التعليمي في بعض الدول**

| البلد | شكل التمويل | مصدر الإنفاق التعليمي |
|---|---|---|

| | | |
|---|---|---|
| اليابان | – الدعم المالي المشترك بين السلطات المركزية والوطنية والإقليمية والمحلية<br>– لا توجد ضرائب على التعليم واعتبار التعليم مجاني وإلزامي | * الاعتماد على الرسوم الدراسية ابتداء من مرحلة التعليم الثانوي العليا ومعاهد التعليم العالي<br>* الاعتماد على برامج المساعدة الطلابية منها منحة القروض للطلبة المتفوقين على وجه الخصوص،<br>* الإنفاق التعليمي يكون على شكل منح أو تسهيلات لدفع الرسوم للدراسة بالتقسيط. |
| الأردن | رسوم يدفعها التلميذ تختلف قيمتها من مستوى إلى أخر. | * إنفاق حكومي على المدارس الحكومية، حيث يتم إنشاء المدارس الحكومية من طرف وزارة التربية والتعليم.<br>* تبرع الصناديق الخيرية، |
| ماليزيا | مسؤولية الحكومة في إنشاء المؤسسات التعليمية،<br>التعليم مجاني في المراحل الأولى<br>مساهمة المؤسسات والوزارات والهيئات في تمويل التعليم،<br>مساهمة القطاع الخاص ضعيفة جدا تظهر في المستويات العليا والتعليم الجامعي. | * التعليم أحد بنود الإنفاق العام في ماليزيا.<br>* الاعتماد على برنامج المساعدات الطلابية لغير القادرين اقتصادياً على مواصلة التعليم، والتي تكون على شكل منح دراسية.<br>* المساعدات الدولية المقدمة من طرف منظمات دولية كهيئة الأمم المتحدة، منظمة اليونيسيف، منظمة اليونيسكو وبعض الدول نذكر منها استراليا، اليابان، كندا، المملكة المتحدة. |

**المصدر**: إعداد الباحثان اعتماداً على: أحمد عبد الفتاح الزكي ومحمد سلمان الخزاعلة (2013)، *التربية المقارنة أسسها وتطبيقاتها*، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن.

**3- الدراسات السابقة ومناقشة نتائجها**

تم تناول هذا الموضوع في إحدى جزئياته المرتبطة بتمويل وتطوير التعليم في دول عدة، كما تناولت مفرداته عديد الدراسات والأبحاث العلمية المحكمة مع تباين نتائجها وتوصياتها، وهذا على النحو الآتي:

**3-1-** دراسة الباحث زاهر (1998)، حول: "تطوير إدارة وتمويل التعليم الجامعي المصري في ضوء بعض الاتجاهات المعاصرة". إذ هدفت إلى التعرف على واقع إدارة وتمويل التعليم الجامعي المصري، بالإضافة إلى تحليل أهم الاتجاهات العالمية المعاصرة في إدارة وتمويل التعليم الجامعي، وركزت نتائج هذه الدراسة على أن تمويل التعليم لا يكون فعالاً إلا من خلال منح

الجامعات مجالاً واسعاً للتصرف في أقساط التمويل المخصص، وهذا تماشياً مع احتياجات قطاع التعليم الجامعي. مع الحرص على ضرورة الاعتماد على مصادر بديلة لتمويل التعليم. وقد تضمنت أيضاً هذه الدراسة بعض التوصيات والمقترحات التي من شأنها تعزيز مبدأ المشاركة الشعبية، وتطوير مفهوم الجامعة المنتجة مع العمل على تجسيده ميدانياً. (الحفظي، 1428/1427، ص: 14)

**2-3-** دراسة الباحث بدر (1990)، الموسومة بـ" أزمة تمويل التعليم العالي في الأردن الواقع والحلول"، والتي ركزت على إبراز واقع تمويل التعليم العالي في الجامعات الأردنية، ومختلف المصادر الموجهة لتمويل التعليم العالي ودراسة أي المصادر التمويليلة تكون ناجعة لمعالجة مشكلة تفاقم العجز الموازناتي في الجامعات الحكومية، وبالاستناد إلى المنهج الوثائقي، توصلت الدراسة إلى تحديد أهم أسباب العجز التمويلي في الجامعات الأردنية والذي يرجع أساساً إلى: انتهاج سياسة المديونية لدى أغلب الجامعات الأردنية لتغطية نفقات الزيادة المطردة في أعداد الطلبة من سنة إلى أخرى، حيث تعتمد أغلب الجامعات الأردنية في تمويلها على رسوم الطلبة والمصادر الذاتية والتبرعات والهبات والمنح الخارجية التي لا تكفي لتغطية نفقات التعليم المتزايدة بها. (الحفظي، 1428/1427، ص: 14)

3-3- دراسة الباحث صائغ (2000)، حول: "تمويل التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية"، والتي سلطت الضوء على واقع تمويل التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية وتحليل مختلف البدائل الممكنة للتمويل، وكان من أهم نتائج هذه الدراسة أن الجامعات السعودية تعتمد في تمويلها على مصادر التمويل الحكومية، كما اقترح الباحث ضرورة تنويع مصادر تمويل الجامعات لتشمل أنواعاً أخرى مثل: تشجيع التبرعات، إنشاء معاهد البحوث والاستشارات لتسويق مختلف البحوث والدراسات العلمية التقنية الجامعية للمؤسسات الحكومية والخاصة، وهذا دعماً لفكرة الجامعة المنتجة، كما أوصى بضرورة الاستفادة من التراث التربوي الإسلامي في مجال التبرعات وبخاصة الأوقاف. (الحفظي، 1428/1427، ص: 15)

3-4- دراسة الباحث الزعبي وآخرون (2012)، الموسومة بـ: "أثر الإنفاق الحكومي على قطاع التعليم في محافظة عجلون"، حاولت التعرف على أثر الإنفاق الحكومي على أداء المدرسين والطلاب، من خلال الاعتماد على أداة الاستبيان الموجه لعينة من المدرسين العاملين بحجم 46 تلميذ في المرحلة الثانوية و86 طالب من المرحلة الجامعية في محافظة عجلون، من أبرز نتائج الدراسة: التأكيد على أن زيادة الإنفاق الحكومي له أثر إيجابي على أداء قطاع التعليم، وعليه

أوصت بضرورة زيادة حجم الإنفاق الحكومي على التعليم العالي، ومزيد من الاهتمام بالبنية التحتية للمؤسسات التعليمية. (عليوة، 2015، ص: 201)

3-5- دراسة الباحث طنطاوي (2008)، بعنوان: تطوير مصادر تمويل التعليم الجامعي في مصر، التي أكدت في نتائجها على قصور الإنفاق الحكومي وعدم كفايته لتغطية النفقات والطلب الاجتماعي المتزايد على التعليم العالي والتوسع المتزايد لأجل تطوير الخدمات التعليمية، كما أن الجامعات الحكومية تمتلك إمكانات تمويل كبيرة يمكن استغلالها في هيئة مصادر تمويل إضافية لتغطية احتياجات العملية التعليمية. (عليوة، 2015، ص: 201)

3-6- دراسة الباحث أوديور (2011)، الموسومة: "الإنفاق الحكومي على التعليم والنمو الاقتصادي في المدى الطويل حالة نيجيريا"، والتي تناولت تحليل مختلف الانعكاسات المباشرة وغير المباشرة لسياسة الحكومة في مجال التعليم وأثر ذلك على النمو الاقتصادي، خلصت هذه الدراسة إلى التأكيد على أهمية تحديد أولوية الاستثمار في المجال التعليمي مع التركيز على إعادة تخصيص الإنفاق الحكومي لقطاع التعليم، بهدف تطوير مساهمته في النمو الاقتصادي. (عليوة، 2015، ص: 201)

3-7- دراسة الباحثين: Psacharopoulos, George, And Others (1986)، الموسومة:

"Financing Education in Developing Countries, An Exploration of Policy Options

والتي ركزت على أهمية الجودة والكفاءة ومبدأ تكافؤ الفرص في التعليم بهدف تحسين مستوى إسهامه في الإقتصادات الوطنية، كما بينت تلك المتناقضة الواضحة في اقتصادات الدول النامية التي تجعل من زيادة أعداد السكان وبالتالي ارتفاع عدد المتمدرسين المصاحب لارتفاع النفقات التعليمية وما يقابله من التقشف في موازنات الدول، مما يضفي قيوداً مالية إضافية إلى جانب العوامل الاجتماعية والاقتصادية الأخرى على النمو الاقتصادي للدول.

وتخلص الدراسة إلى التركيز على أهمية أشكال تمويل التعليم الأخرى؛ مثل التمويل الخاص، قروض الطلاب الانتقائية، أشكال التمويل المحلية (اللامركزية)، بالإضافة إلى أهمية المدارس الخاصة والمجتمعية في تحسين جودة التعليم في تلك الدول والإسهام في سياسة الإنفاق التعليمي والنمو الاقتصادي. (Jee-Peng, Jimenez, & Psacharopoulos, 1986)

**3-4- مناقشة نتائج الدراسات السابقة**

ما يمكن استخلاصه من عرض تحليل الدراسات السابقة المذكورة أعلاه، أنها ركزت على ضرورة تنويع أشكال ومصادر تمويل التعليم العالي، وعدم الاقتصار على ما تقدمه الجهات الحكومية، التي تعتمد عليها اغلب البلدان العربية، حيث أكدت الدراسة الأولى على ضرورة منح

الجامعة مجالاً واسعاً وحرية أكبر للتصرف في أقساط تمويل العملية التعليمية في مصر، في حين ذهبت الدراسة الثانية إلى أن حل أزمة تمويل التعليم الجامعي في الأردن لا يتم إلا من خلال تحليل مسببات عجز التمويل، وذلك بالتركيز على تنويع أكبر للمصادر التمويلية لتمتد إلى رسوم الطلبة، المصادر الذاتية، التبرعات والهبات والإعانات والمنح الخارجية، أما الدراسة الثالثة فقد نوهت بضرورة دعم فكرة الجامعات المنتجة من خلال خلق مجالات استثمارية بحثية داخل الجامعات السعودية تهتم بتقديم الاستشارات والدراسات التقنية للجهات الحكومية والخاصة. في حين وجهت الدراسة الرابعة اهتمام الحكومات إلى ضرورة تخصيص مزيد من الاعتمادات الحكومية لقطاع التعليم لتسجيل آثار ايجابية على أداء القطاع.

كما يتضح من خلال الدراسة الخامسة قصور الإنفاق الحكومي في تغطية الاحتياجات التعليمية مع ضرورة استغلال فرص التمويل المتاحة على مستوى تلك الجامعات لتغطية ذلك العجز الحكومي. في حين تبين الدراسة السادسة ضرورة تنويع مصادر الإنفاق الحكومي على التعليم لرفع درجة مساهمته في النمو الاقتصادي.

وفي ذات السياق، ركزت الدراسة السابعة على ضرورة اتسام العملية التعليمية بالكفاءة والجودة ومبدأ تكافؤ الفرص التعليمية لضمان التأثير الإيجابي على مخرجات العملية التعليمية، من خلال تنويع مصادر التمويل الخاصة لتمتد إلى قروض الطلاب وأشكال التمويل اللامركزية، مع دعم فكرة الجامعات الخاصة وإمكانية مساهمتها في تحقيق جودة التعليم.

وعليه، يبدوا جلياً تقاطع الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في التأكيد على أن مشكلة تمويل التعليم تعتبر إشكالاً دولياً تعاني منه جل الدول، وبخاصة الدول ضعيفة الدخول. أما ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة، فيتمثل في تركيز الدراسة الحالية على تحليل مدى تطور الاعتمادات التمويلية الحكومية المخصصة لتمويل التعليم بأشكاله المتعددة في الجامعات الجزائرية، خلال فترة زمنية تعج بالكثير من التحولات والإصلاحات الهيكلية والتشريعية التي مر بها قطاع التعليم في الجزائر، تمثلت في الفترة: 2010-2019. وهذا ما يبين بوضوح مدى فعالية التمويل الحكومي على نجاعة وتطور التعليم وجودته في الجزائر.

**4- تحليل مدى تطور حجم الإنفاق الحكومي وانعكاسه على تمويل التعليم في الجزائر**

سيتم من خلال هذا المحور تقديم تحليل تطور الإنفاق التعليمي الحكومي في الجزائر خلال الفترة: 2010 – 2019، والتي شهد خلالها الاقتصاد الجزائري بشكل عام، وقطاع التعليم بشكل خاص الكثير من التحولات الهيكلية والتشريعية التي مست الهياكل والتشريعات المنظمة لقطاع التعليم بجميع أطواره وفروعه، على اعتبار أن النظام التعليمي الجزائر يحوي ثلاثة

أنظمة فرعية: منظومة التربية الوطنية، منظومة التعليم العالي ومنظومة التكوين والتعليم المهنيين (رفيقة، 2016، ص: 149). حيث سيتم استكشاف مدى فعالية مخصصات الإنفاق الحكومي على تمويل العملية التعليمية ونجاعتها من عدم جدواها.

**4-1- تطور حجم الإنفاق الحكومي على التعليم في قطاع التربية في الجزائر خلال الفترة: 2010-2019**

يمكن تحليل تطور حجم الإنفاق الحكومي على التعليم في قطاع التربية إلى إجمالي النفقات السنوية في الجزائر خلال نفس الفترة من خلال الجدول الآتي:

**الجدول رقم (2): يوضح تطور حجم الإنفاق الحكومي على التعليم في قطاع التربية إلى إجمالي النفقات السنوية في الجزائر خلال الفترة: 2010-2019**

| السنوات | حجم الإنفاق بالدينار الجزائري | إجمالي النفقات السنوية | % الإنفاق | % التطور |
|---|---|---|---|---|
| 2010 | 390,566,167,000 | 2,837,999,823,000 | 13.76 | / |
| 2011 | 569,317,554,000 | 3,434, 306,634,000 | 16.58 | 45.77 |
| 2012 | 544,383,508,000 | 4,608, 250,475,000 | 11.81 | -4.38 |
| 2013 | 628,664,041,000 | 4,335,614,484,000 | 14.50 | 15.48 |
| 2014 | 696,810,413,000 | 4,714,452,366,000 | 14.78 | 10.84 |
| 2015 | 746,643,907,000 | 4,972,278,494,000 | 15.02 | 7.15 |
| 2016 | 764,052,396,000 | 4,807,332,000,000 | 15.89 | 2.33 |
| 2017 | 746,261,385,000 | 4,591,841,961,000 | 16.25 | -2.33 |
| 2018 | 710,649,926,000 | 4,584,462,233,000 | 15.50 | -4.77 |
| 2019 | 709,558,540,000 | 4,954,476,536,000 | 14.32 | -0.15 |

**المصدر**: قوانين المالية الجزائرية للفترة: 2010-2019، الصادرة بالجرائد الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية للفترة: 2010-2019.

يتضح من خلال الجدول رقم (02) المبين أعلاه، من خلال مقارنة تطور حجم الإنفاق الحكومي على التعليم في قطاع التربية إلى إجمالي النفقات السنوية تسجيل ارتفاعاً طفيفاً مستمراً ومتذبذباً أحياناً في حجم الإنفاق الحكومي على التعليم في قطاع التربية خلال الفترة من 2010 إلى 2019، وهذا باعتباره قطاعاً استراتيجياً وحيوياً مهماً ضمن سياسة الدولة، حيث ارتفع حجم الإنفاق على التعليم في قطاع التربية من قرابة 390 مليار دينار في سنة 2010 إلى حوالي 764 مليار دينار في سنة 2016، ثم ينخفض يسيراً إلى 709 مليار دينار في سنة 2019، ورغم هذا الارتفاع يبقى حجم هذا التطور بعيداً كل البعد عن أحجام المخصصات التي تخصصها الدول المتقدمة وبعض الدول النامية لهذا القطاع بالنظر لأهميته الإستراتيجية.

وبالمقابل، يمكن الحديث عن ارتفاع حجم الإنفاق على التعليم في قطاع التربية إلى إجمالي النفقات السنوية من 13.76% في سنة 2010 إلى 16.58% في سنة 2011، وهذا بسبب ارتفاع إيرادات الخزينة العمومية نتيجة ارتفاع أسعار النفط، ليتدحرج هذا التطور إلى نسبة 11.81% فقط في سنة 2012، ثم يرتفع تدريجياً إلى نسبة 14.50% ليصل إلى نسبة 16.25% في سنة 2017، تنخفض هذه النسبة تدريجياً إلى 15.50% و14.32% في سنتي 2018 و2019 على التوالي، وهذا بسبب الركود الاقتصادي الذي شهده الاقتصاد الجزائري وانخفاض الإيرادات الحكومية. والشكل أدناه يعكس بوضوح ذلك التغير في نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم في قطاع التربية خلال الفترة: 2010-2019.

**الشكل رقم (01): يوضح نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم في قطاع التربية إلى إجمالي النفقات السنوية في الجزائر خلال الفترة: 2010-2019.**

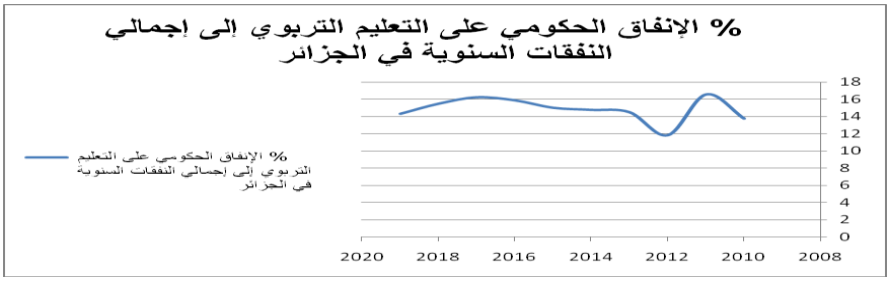


**المصدر**: إعداد الباحثان استناداً إلى معطيات الجدول رقم (02).

بما أن الإنفاق العام على التعليم يمكن حسابه كنسبة مئوية من إجمالي الإنتاج المحلي، ويمثل إجمالي الإنفاق العام (الجاري والرأسمالي) على التعليم مُعبَّرًا عنه بنسبة مئوية من إجمالي الإنتاج المحلي في سنة معينة (PIB). والإنفاق العام على التعليم يشمل الإنفاق الحكومي على المؤسسات التعليمية (العامة والخاصة على حدٍ سواء)، وإدارة العملية التعليمية، والتحويلات/الإعانات المالية المقدمة للكيانات الخاصة (الطلاب/الأسر وغيرهم من الكيانات الخاصة). فإن تحليل حجم الإنفاق الحكومي على قطاع التعليم في قطاع التربية في الجزائر يمكن حسابه استناداً إلى معطيات الجدول (3) المستخرجة من جداول الموازنات الواردة في قوانين المالية الجزائرية للفترة: 2010-2019، على النحو الآتي:

**الجدول رقم (3): تطور حجم الإنفاق الحكومي على التعليم في قطاع التربية إلى الناتج الداخلي الخام (PIB) في الجزائر خلال الفترة: 2010-2019**

الوحدة: دج

| السنوات | حجم الإنفاق بالدينار الجزائري | % التطور في الإنفاق | % نمو الناتج الداخلي الخام PIB | % الإنفاق إلى PIB |
|---|---|---|---|---|
| 2010 | 390,566,167,000 | / | 3.6 | 3.82 |
| 2011 | 569,317,554,000 | 45.77 | 2.9 | 5.72 |
| 2012 | 544,383,508,000 | -4.38 | 3.4 | 3.47 |
| 2013 | 628,664,041,000 | 15.48 | 2.8 | 5.18 |
| 2014 | 696,810,413,000 | 10.84 | 3.8 | 3.89 |
| 2015 | 746,643,907,000 | 7.15 | 3.7 | 4.06 |
| 2016 | 764,052,396,000 | 2.33 | 3.6 | 4.41 |
| 2017 | 746,261,385,000 | -2.33 | 1.9 | 8.55 |
| 2018 | 710,649,926,000 | -4.77 | 2.3 | 6.74 |
| 2019 | 709,558,540,000 | -0.15 | 2.4 | 5.97 |

**المصدر:**

- قوانين المالية الجزائرية للفترة: 2010-2019، الصادرة بالجرائد الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية للفترة: 2010-2019،
- إحصائيات البنك الدولي المتاحة على الموقع الالكتروني: www.dartabankaldawli.org،
- التقرير العربي الموحد للسنوات: 2010-2019، الصادر عن صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، متاح على الموقع الالكتروني: www.amf.org.ae .

يتبين من خلال الجدول رقم (3) أعلاه، أن هناك تذبذب كبير ومستمر في نسبة الزيادة في حجم الإنفاق الحكومي التعليمي في الجزائر خلال الفترة: 2010 – 2019، حيث ارتفع الإنفاق التعليمي بنسبة 45.77% ما بين سنتي: 2010 و2011، أعقبه انخفاض بنسبة 4.38% خلال سنة 2012، ثم زيادة في حجم الإنفاق بنسبة 15.48% في سنة 2013، حيث تواصل الارتفاع في حجم الإنفاق التعليمي ولكن بمعدلات متناقصة ما بين سنة 2013 وسنة 2016، نتيجة لما تتطلبه العملية التعليمية من مخصصات دعم مالي توجه لاقتناء الأجهزة والأدوات اللازمة لممارسة الأنشطة المدرسية (حجازي، 2015، ص: 411) وهو ما انعكس إيجاباً على ارتفاع نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج الداخلي الخام من 3.47% في سنة 2012 إلى 8.55% في سنة 2017. برغم تسجيل الاقتصاد الجزائري لأضعف نسبة نمو في PIB موافقة لـ 1.9% في سنة 2017، كما سجلت الفترة: 2017- 2019 تراجعاً نسبياً في حجم الإنفاق التعليمي، ولعل السبب الرئيس في تلك التذبذبات يرجع بصورة مباشرة لتراجع المداخيل البترولية للجزائر نتيجة انخفاض

أسعار النفط وتداعيات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، مما سبب ركوداً في الاقتصاد العالمي، وهو ما يبرر تراجع نسبة الإنفاق إلى PIB إلى 5.97% في سنة 2019. وهو ما يظهر جلياً من خلال البيان أدناه:

**الشكل رقم (02): يوضح تطور حجم الإنفاق الحكومي على التعليم في قطاع التربية إلى الناتج الداخلي الخام (PIB) في الجزائر خلال الفترة: 2010-2019**

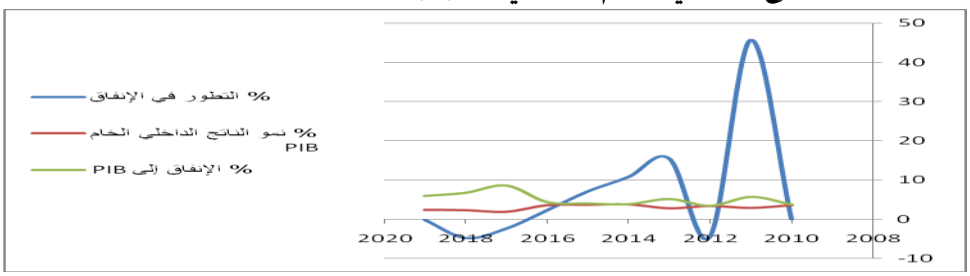


**المصدر**: إعداد الباحثان استناداً إلى معطيات الجدول رقم (03).

**2-4- تطور حجم الإنفاق الحكومي على التعليم العالي في الجزائر خلال الفترة: 2010-2019**

يظهر تطور حجم الإنفاق الحكومي على قطاع التعليم العالي إلى إجمالي حجم النفقات السنوية المستخرجة من الموازنات الحكومية للفترة: 2010-2019، من خلال الجدول (4) المبين أدناه:

**الجدول رقم (4): يوضح تطور حجم الإنفاق الحكومي على التعليم العالي إلى إجمالي النفقات السنوية في الجزائر خلال الفترة: 2010-2019**

| السنوات | حجم الإنفاق بالدينار الجزائري | إجمالي النفقات السنوية | % الإنفاق |
|---|---|---|---|
| 2010 | 173,483,802,000 | 2,837,999,823,000 | 6.11 |
| 2011 | 212,830,565,000 | 3,434, 306,634,000 | 6.20 |
| 2012 | 277,173,918,000 | 4,608, 250,475,000 | 6.01 |
| 2013 | 264,582,513,000 | 4,335,614,484,000 | 6.10 |
| 2014 | 270,742,002,000 | 4,714,452,366,000 | 5.74 |
| 2015 | 300,333,642,000 | 4,972,278,494,000 | 6.04 |
| 2016 | 312,145,998,000 | 4,807,332,000,000 | 6.49 |
| 2017 | 310,791,629,000 | 4,591,841,961,000 | 6.77 |
| 2018 | 313,338,988,000 | 4,584,462,233,000 | 6.83 |
| 2019 | 317,336,878,000 | 4,954,476,536,000 | 6.41 |

**المصدر**: قوانين المالية الجزائرية للفترة: 2010-2019، الصادرة بالجرائد الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية للفترة: 2010-2019.

من خلال الجدول رقم (04) يتبين أن نسبة الإنفاق الحكومي على قطاع التعليم العالي إلى إجمالي النفقات السنوية خلال الفترة 2010-2019 يتراوح ما بين نسبة 5.74% سجلت في سنة 2014 ونسبة 6.83% سجلت خلال سنة 2018، حيث ارتفع حجم المخصصات المالية لقطاع التعليم العالي إلى إجمالي النفقات السنوية في الجزائر بداية من سنة 2015، وهذا من نسبة 5.74% إلى نسبة 6.04%، ليتواصل ارتفاع حجم الانفاق إلى غاية سنة 2018 بنسبة مقدارها 6.83% كأعلى نسبة إنفاق حكومي على التعليم العالي إلى إجمالي النفقات السنوية خلال تلك الفترة، ولعل مرد هذا الارتفاع ذلك الاهتمام الذي أولته الحكومات الجزائرية المتعاقبة خلال تلك الفترة للقطاع ونتيجة للارتفاع المعتبر في مداخيل الخزينة العمومية للجزائر خلال تلك الفترة،

ورغم ذلك تبقى نسبة المخصصات المالية لقطاع التعليم العالي إلى إجمالي النفقات السنوية في الجزائر غير معتبرة، بل وتعد من أضعف الميزانيات المالية المخصصة لهذا القطاع من قبل الدول المتقدمة وبعض الدول النامية التي استوعبت الدروس والعبر من الدول المتقدمة التي انعكس اهتمامها بقطاع التعليم العالي والبحث العلمي على أداءها الاقتصادي ككل، بل وأثر إيجاباً على النمو الاقتصادي والاجتماعي للدولة وعلى جميع مناحي الحياة الأخرى. ويمكن استخلاص العبرة من تجربة الصين في مجال تمويل التعليم حيث قامت بعديد الإصلاحات التي مست الجوانب التمويلية للبحث العلمي، لتتنوع مصادر تمويله إلى 80 % رأس مال المؤسسات و20% فقط من أموال الدولة نتيجة إصلاح نظام تمويل العلوم والتكنولوجيا وإنشاء مؤسسات البحث العلمي وتطوير السوق التقنية (صالح، 2018، ص: 120). والشكل رقم (03) أدناه يعكس بوضوح تلك التغيرات:

**الشكل رقم (03): يوضح نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم العالي إلى إجمالي النفقات السنوية في الجزائر خلال الفترة: 2010-2019.**

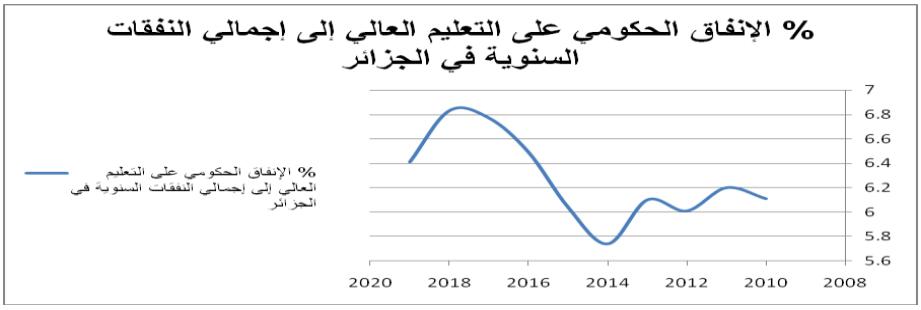


**المصدر**: إعداد الباحثان استناداً إلى معطيات الجدول رقم (04).

ويبدوا جلياً أن قطاع التعليم العالي في الجزائر يحظى بنسب معينة من حجم الإنفاق الحكومي، بما يمثل جانباً من الاهتمام الحكومي مقارنة بالقطاعات التعليمية الأخرى، وهذا خلال الفترة 2010-2019، كما تظهر جلياً في الجدول أدناه:

**الجدول رقم (5): يوضح تطور حجم الإنفاق الحكومي على التعليم العالي إلى الناتج الداخلي الخام (PIB) في الجزائر خلال الفترة: 2010-2019**

| السنوات | حجم الإنفاق بالدينار الجزائري | % التطور في الإنفاق | % نمو الناتج الداخلي الخام PIB | % الإنفاق إلى PIB |
|---|---|---|---|---|
| 2010 | 173,483,802,000 | / | 3.6 | 1.70 |
| 2011 | 212,830,565,000 | 22.68 | 2.9 | 2.14 |
| 2012 | 277,173,918,000 | 30.23 | 3.4 | 1.77 |
| 2013 | 264,582,513,000 | -4.54 | 2.8 | 2.18 |
| 2014 | 270,742,002,000 | 2.33 | 3.8 | 1.51 |
| 2015 | 300,333,642,000 | 10.93 | 3.7 | 1.63 |
| 2016 | 312,145,998,000 | 3.93 | 3.6 | 1.80 |
| 2017 | 310,791,629,000 | -0.43 | 1.9 | 3.56 |
| 2018 | 313,338,988,000 | 0.82 | 2.3 | 2.97 |
| 2019 | 317,336,878,000 | 1.28 | 2.4 | 2.67 |

**المصدر:**

- قوانين المالية الجزائرية للفترة: 2010-2019، الصادرة بالجرائد الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية للفترة: 2010-2019،
- إحصائيات البنك الدولي المتاحة على الموقع الالكتروني: www.dartabankaldawli.org،
- التقرير العربي الموحد للسنوات: 2010-2019، الصادر عن صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، متاح على الموقع الالكتروني: www.amf.org.ae .

يتضح جلياً من خلال الجدول رقم (05) أعلاه، أن الجزائر قد رفعت من حجم الاعتمادات المالية المخصصة لقطاع التعليم العالي خلال سنتي 2011 و 2012 بنسبتي: 22.68% و30.23% وهذا مقارنة بميزانية القطاع لسنة 2010، ولعل مرد ذلك الاهتمام التي أولته الحكومات المتوالية خلال تلك الفترة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي، ونتيجة للبحبوحة المالية التي شهدتها إيرادات الخزينة العمومية بعد الارتفاع القياسي لأسعار البترول، بينما شهدت سنة 2013 انخفاضاً طفيفاً في حجم المخصصات من الإنفاق الحكومي على ذات القطاع أعقبه ارتفاع تدريجي في حجم المخصصات خلال سنوات 2014، 2015 و2016 بنسب: 2.33%، 10.93% و3.93% للسنوات الثلاث على التوالي، هذا الانخفاض في الإنفاق من شأنه

أن يؤدي إلى نقص المستلزمات واكتظاظ عدد الطلبة في الصفوف، مما يوافق مع دراسات عربية تتشابه إلى حد ما مع حالة الجزائر (الجواري، 2016، ص: 179).

ومواصلة لنفس السياسة الحكومية التي أولت اهتماماً بالقطاع برغم الظروف الاقتصادية الصعبة التي مر بها الاقتصاد الجزائري وبداية تطبيق سياسة التقشف الاقتصادي، ورغم شح الموارد المالية ومحدوديتها إلا أن تطور حجم الإنفاق الحكومي على قطاع التعليم العالي تواصل بالزيادة الطفيفة خلال سنتي 2018 و 2019 بنسبتي: 0.82% و1.28% للسنتين على التوالي. وبالمقابل وبرغم ارتفاع حجم الإنفاق الحكومي من 1.70 % في سنة 2010 و 3.56 % في سنة 2017، إلا أن نسبة نمو الناتج الداخلي الخام لم ترتفع كثيراً، أين سجلت ارتفاعاً في حدود 3.8 % سنة 2014، وانخفاضاً حاداً بنسبة 1.9% في سنة 2017، بسبب اختلال توازن الاقتصاد الجزائري وضعف أدائه. وهذا ما يتضح جلياً من خلال الشكل رقم (04) المبين أدناه:

**الشكل رقم (04): يوضح حجم الإنفاق الحكومي على التعليم العالي إلى الناتج الداخلي الخام (PIB) في الجزائر خلال الفترة: 2010-2019.**

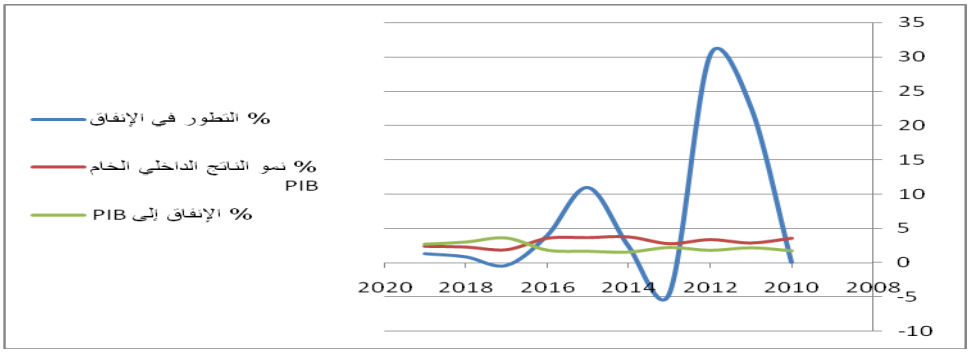


**المصدر**: إعداد الباحثان استناداً إلى معطيات الجدول رقم (05).

### 3-4- تطور حجم الإنفاق الحكومي على التعليم في قطاع التكوين والتعليم المهنيين في الجزائر خلال الفترة: 2010-2019.

أولت الحكومات الجزائرية المتعاقبة على الفترة: 2010-2019 أهمية بارزة لقطاع التكوين والتعليم المهني، من خلال تخصيص جانباً من الإيرادات الحكومية لتغطية نفقات هذا القطاع المتباينة، ويمكن توضيح تطور حجم الإنفاق الحكومي على التعليم والتكوين المهنيين إلى إجمالي حجم النفقات السنوية في الجزائر خلال نفس فترة الدراسة على نحو ما يأتي:

**الجدول رقم (6): يوضح تطور حجم الإنفاق الحكومي على التعليم والتكوين المهنيين إلى إجمالي النفقات السنوية في الجزائر خلال الفترة: 2010-2019**

| السنوات | حجم الإنفاق بالدينار الجزائري | إجمالي النفقات السنوية | % الانفاق |
|---|---|---|---|
| 2010 | 28,498,036,000 | 2,837,999,823,000 | 1.00 |
| 2011 | 38,328,953,000 | 3,434, 306,634,000 | 1.12 |
| 2012 | 49,132,325,000 | 4,608, 250,475,000 | 1.07 |
| 2013 | 47,635,070,000 | 4,335,614,484,000 | 1.10 |
| 2014 | 49,491,196,000 | 4,714,452,366,000 | 1.05 |
| 2015 | 50,803,924,000 | 4,972,278,494,000 | 1.02 |
| 2016 | 50,379,263,000 | 4,807,332,000,000 | 1.05 |
| 2017 | 48,304,358,000 | 4,591,841,961,000 | 1.05 |
| 2018 | 47,311,000,000 | 4,584,462,233,000 | 1.03 |
| 2019 | 47,840,500,000 | 4,954,476,536,000 | 0.97 |

**المصدر**: قوانين المالية الجزائرية للفترة: 2010-2019، الصادرة بالجرائد الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية للفترة: 2010-2019,

من خلال مقارنة حجم الإنفاق الحكومي على التعليم والتكوين المهنيين مع إجمالي النفقات السنوية للجزائر خلال الفترة 2010-2019 نستبين جلياً عدم اهتمام الحكومات الجزائرية خلال تلك الفترة بهذا القطاع رغم أهميته الإستراتيجية، ومقارنة بما توليه الدول المتقدمة والكثير من الدول النامية لهذا القطاع باعتباره كرافداً من روافد التنمية ومحركاً للنشاط الاقتصادي للدول، حيث لم تخصص له الحكومات الجزائرية إلا نسبة تتراوح ما بين 0.97% و 1.10% كنسبة اعتمادات مالية من الحجم الإجمالي للنفقات السنوية للجزائر خلال تلك الفترة من 2010 إلى 2019. وتعتبر نسب المخصصات ضعيفة جداً وغير كافية وغير مشجعة لضمان مساهمة قطاع التعليم والتكوين المهنيين في إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد، وهي بهذا الشكل تعكس حجم التهميش الذي تعرض له هذا القطاع الاستراتيجي رغم أهميته الاقتصادية. ويعكس الشكل رقم (05) المبين أدناه بوضوح تلك التغيرات الحاصلة.

**الشكل رقم (05): يوضح نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم والتكوين المهنيين إلى إجمالي النفقات السنوية في الجزائر خلال الفترة: 2010-2019.**

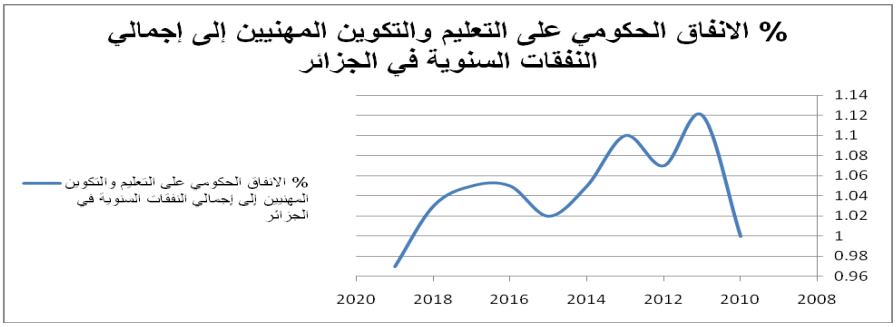


**المصدر**: إعداد الباحثان استناداً إلى معطيات الجدول رقم (06).

ويبدوا جلياً مدى تطور حجم الإنفاق الحكومي على التكوين والتعليم المهنيين إلى الناتج الداخلي الخام (PIB) في الجزائر خلال الفترة: 2010-2019، من خلال الجدول ( 7) المبين أدناه:

**الجدول رقم (7): يوضح تطور حجم الإنفاق الحكومي على التكوين والتعليم المهنيين إلى الناتج الداخلي الخام (PIB) في الجزائر خلال الفترة: 2010-2019**

| السنوات | حجم الإنفاق بالدينار الجزائري | % التطور في الإنفاق | % الناتج الداخلي الخام PIB | % الإنفاق إلى PIB |
|---|---|---|---|---|
| 2010 | 28,498,036,000 | / | 3.6 | 0.28 |
| 2011 | 38,328,953,000 | 34.50 | 2.9 | 0.39 |
| 2012 | 49,132,325,000 | 28.19 | 3.4 | 0.31 |
| 2013 | 47,635,070,000 | -3.05 | 2.8 | 0.39 |
| 2014 | 49,491,196,000 | 3.90 | 3.8 | 0.28 |
| 2015 | 50,803,924,000 | 2.65 | 3.7 | 0.28 |
| 2016 | 50,379,263,000 | -0.84 | 3.6 | 0.29 |
| 2017 | 48,304,358,000 | -4.12 | 1.9 | 0.55 |
| 2018 | 47,311,000,000 | -2.06 | 2.3 | 0.45 |
| 2019 | 47,840,500,000 | 1.12 | 2.4 | 0.40 |

**المصدر**:

- قوانين المالية الجزائرية للفترة: 2010-2019، الصادرة بالجرائد الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية للفترة: 2010-2019،
- إحصائيات البنك الدولي المتاحة على الموقع الالكتروني: www.dartabankaldawli.org،
- التقرير العربي الموحد للسنوات: 2010-2019، الصادر عن صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، متاح على الموقع الالكتروني: www.amf.org.ae .

يتبين من خلال الجدول رقم (07) أعلاه، تسجيل زيادة معتبرة في حجم الإنفاق الحكومي على التكوين والتعليم المهنيين في الجزائر خلال سنتي 2011 و 2012 مقارنة بسنة 2010، وهذا بنسبتي: 34.50% و28.19% للسنتين على التوالي، نتيجة للأهمية التي أولتها الحكومات الجزائرية لهذا القطاع خلال تلك الفترة، بينما شهد حجم الإنفاق الحكومي على ذات القطاع تراجعاً كبيراً ورهيباً خلال السنوات من 2013 إلى سنة 2019، وهذا نتيجة لتداعيات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على الاقتصاد الجزائري وتراجع أسعار المحروقات، مما أثر على مداخيل الميزانية العمومية للجزائر، كما يظهر التدني الرهيب في تطور نسب الإنفاق على التعليم والتكوين المهني إلى الناتج الداخلي الإجمالي في الجزائر خلال ذات الفترة، حيث يتراوح ما بين 0.28% في سنوات 2010، 2014 و2015 ونسبة 0.55% في سنة 2019 رغم انخفاض نسبة النمو إلى 1.9%، وهذا بالرغم من اعتباره قطاعاً جد استراتيجياً ومكملاً للبناء الاقتصادي لعديد القطاعات لما ينتجه من موارد بشرية مهنية مؤهلة لشغل العديد من الوظائف التقنية الميدانية، ويمكن أن يسهم بشكل فعال في تحقيق النمو الاقتصادي للدولة، إلا أن ذلك لم يشفع له لدى الحكومات الجزائرية التي لم تولي له أهمية اقتصادية من خلال رفع المخصصات المالية له خلال تلك الفترة من 2013 إلى 2019. ويتضح ذلك جلياً من خلال الشكل رقم (06) المبين أدناه:

**الشكل رقم (06): يوضح حجم الإنفاق الحكومي على التعليم والتكوين المهنيين إلى الناتج الداخلي الخام (PIB) في الجزائر خلال الفترة: 2010-2019.**

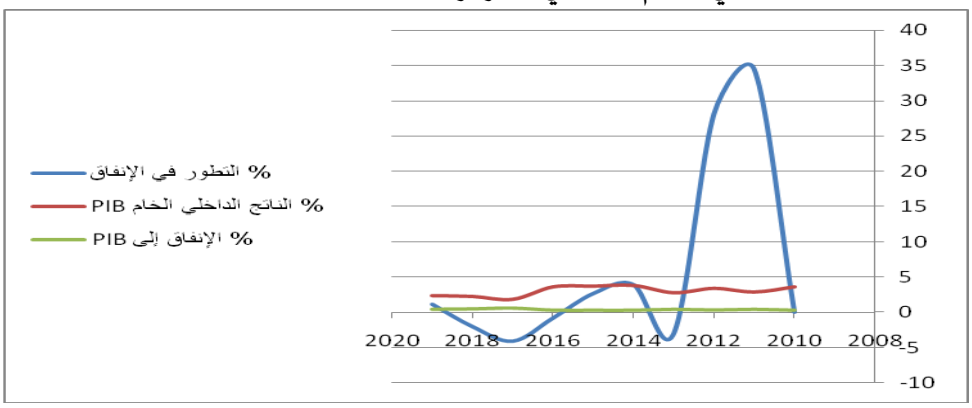


**المصدر**: إعداد الباحثان استناداً إلى معطيات الجدول رقم (07).

ومن خلال تحليل معدلات تطور مستوى الإنفاق الحكومي على التعليم في الجزائر خلال الفترة 2010-2019، أن الجزائر تولي أهمية منخفضة غير ذات أولوية للقطاعات التعليمية الثلاثة (تربية، تعليم عالي وتكوين مهني)، وهذا حسب ما يخصص لها من ميزانيات حكومية والتي تعتبر نسباً متدنية مقارنة بباقي القطاعات الأخرى مثل الدفاع والداخلية. وهنا يتم التأكيد من خلال تحليل المعطيات والنتائج المبينة بالجداول أعلاه، أن القطاعات التعليمية في الجزائر لا تعتبر قطاعات إستراتيجية تحظى بالأولوية ضمن اهتمامات الحكومات الجزائرية خلال تلك الفترة.

كما أن تدني نسب الانفاق إلى معدلات الناتج الداخلي الإجمالي في قطاعات التعليم الجزائرية يبرر ضعف مردودية هذه القطاعات وانخفاض نسب مساهمتها في النمو الاقتصادي للدولة، وهذا بعكس الدول الرائدة في التعليم والتي تعتبر هذا القطاع قطاعاً استراتيجياً تخصص له ميزانيات كبيرة، وبما يجعل التعليم يسهم بنسب معتبرة في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي في هذه الدول.

**خلاصة وتوصيات.**

من خلال معالجة إشكالية الدراسة وتحليل مختلف أطر تمويل التعليم التقليدية والحديثة، تتأكد ضرورة تنويع المصادر التمويلية لتغطية النفقات المتزايدة للعملية التعليمية باعتبارها استثمارا في الموارد البشرية تتغير تكاليفه تبعاً لتغير مختلف الظروف والإمكانات المتاحة. وبالنظر إلى تحليل واقع تمويل التعليم في الجزائر خلال الفترة 2010-2019 يمكن استخلاص الآتي:

- أظهرت نتائج الدراسة الحالية أن تدني مستويات الإنفاق على القطاعات التعليمية في الجزائر خلال الفترة: 2010-2019 أثر سلباً على معدلات النمو الاقتصادي، وهو ما يتوافق مع نتائج الدراسة السابقة السادسة للباحث أوديور، التي أكدت على أن زيادة الإنفاق الحكومي على التعليم يعتبر جوهرياً لحدوث النمو الاقتصادي؛
- يُعد الاستناد إلى المصادر الحكومية لوحدها لتمويل مختلف أنماط ومراحل التعليم غير كافي وغير مجدي في ظل الارتفاع التدريجي للنفقات التعليمية، وبخاصة في حالة المخصصات الحكومية غير المدروسة والتي تتأثر بالأزمات الاقتصادية؛
- ضرورة انتقال مؤسسات التعليم الجزائرية وعلى وجه أخص الجامعات إلى تجسيد فكرة الانتقال إلى الجامعات المنتجة، بما يسمح لها بخلق مصادر تمويل ذاتية تكون معتبرة وغير مكلفة، وهو ما يتوافق مع نتائج الدراستين السابقتين الأولى والثالثة،

- لأجل الحد من تفاقم أزمة تمويل التعليم يتطلب الأمر ضرورة التركيز على مسألة تنويع المصادر التمويلية، حيث لا يتحقق ذلك إلا من خلال منح مجالاً واسعاً من التصرف وهامشاً من الحرية للجامعات الجزائرية بهدف خلق مصادر تمويلية داخلية تسهم إلى جانب الإعانات والمخصصات الحكومية والقروض في الرفع من مردودية وجودة العملية التعليمية؛ وهذا ما خلصت إليه الدراسة السابقة الأولى.

**قائمة المصادر والمراجع**


1) أحمد علي الحاج محمد. (2012). ***اقتصاديات المدرسة***. (ط1، المحرر) عمان، الأردن: دار المسيرة.

2) أحمد عبد الفتاح الزكي ومحمد سلمان الخزاعلة (2013)، ***التربية المقارنة أسسها وتطبيقاتها***، عمان ، الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.

3) بسام مصطفى العمري. (2014، الأردن، ط1، ص ص: 211-212.). ***تمويل التعليم واقتصادياته***. (ط1، المحرر) عمان، الأردن: دار وائل.

4) حروش رفيقة. (2016). ***إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات التعليمية*** (الإصدار الأولى). القاهرة، مصر : دار الكتاب الحديث.

5) خيرية حامد الحازمي. (10, 2018). ***مقررات اقتصادات التربية والتعليم لمرحلة الماجستير***. تاريخ الاسترداد 20 03, 2020، من http://ast732.blogspot.com/2018/10/blog-post_9.htm: http://ast732.blogspot.com/2018/10/blog-post_9.htm

6) زينب توفيق السيد عليوة. (2015). **العلاقة بين حجم الانفاق على التعليم والنمو الاقتصادي**، مع التطبيق على جمهورية مصر العربية. *المجلة العربية للإدارة ، 35* (02)، 201.

7) عبد العزيز بن محمد الصقر وسليمان بن عبد الخالق الحفظي. (1428/1427). ***تمويل الكلية التقنية بالخرج، المشروع النهائي لمادة تمويل التعليم، مقرر الأدارة التربوية لبرنامج الدكتوراه، جامعة الملك سعود، كلية التربية، قسم الإدارة التربوية، المملكة العربية السعودية***. تاريخ الاسترداد 02 04, 2020، من https://faculty.psau.edu.sa: https://faculty.psau.edu.sa/filedownload/doc-3-pdf-7d24c36ac85da6029d610602b6994085-original.pdf

8) عبد الله زاهي راشد الزهران. (2015). ***في اقتصاديات التعليم***، *دار وائل* (الإصدار دار وائل). عمان، الأردن: دار وائل.

9) قدوري طارق. (2015-2016). ***مساهمة ترشيد الانفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر***، *دراسة تطبيقية للفترة (1990-2014)*. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم شعبة العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية ، جامعة بسكرة ، الجزائر.

10) محي عيسى كاظم الوزني ومناضل عباس حسين الجواري. (2016). ***إمكانات توجه البلدان العربية نحو الاقتصاد المعرفي*** (الإصدار الأولى). عمان، الأردن: دار الأيام.

11) هناء شحات السيد حجازي. (2015). ***مؤشرات الأداء المؤسسي وإصلاح التعليم***. القاهرة، مصر: مكتبة الانجلو مصرية.

12) وانغ شيانغ سوي، ترجمة: أسماء محمد صالح. (2018). ***أسرار المعجزة الصينية*** (الإصدار الأولى). بيروت، الرباط، الجزائر، لبنان، المغرب، الجزائر: منشورات ضفاف، دار الأمان، بيت الحكمة، منشورات الإختلاف.

13) قوانين المالية الجزائرية للفترة: 2010-2019، الصادرة بالجرائد الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية للفترة: 2010-2019،

14) **إحصائيات البنك الدولي** المتاحة على الموقع الالكتروني: www.dartabankaldawli.org،

15) **التقرير العربي الموحد للسنوات**: 2010-2019، الصادر عن صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، متاح على الموقع الالكتروني: www.amf.org.ae .

16) Jee-Peng, T., Jimenez, E., & Psacharopoulos, G. (1986, 07). ***Financing Education in Developing Countries, an exploration of policy options***. Retrieved 05 28, 2020, from http://documents.worldbank.org: http://documents.worldbank.org/curated/en/409491468763761554/Financing-education-in-developing-countries-an-exploration-of-policy-options